

ورقات تحليلية

رئيسي والسياسة الخارجية الإيرانية.. بين الاستمرار والتغيير

حسن أحمديان*

30 يونيو/حزيران 2021





إبراهيم رئيسي يوصف بأنه واقعي لكنه ضد التفاوض لأجل التفاوض (رويترز نقلا عن وانا)

مقدمة

بانتخاب السيد إبراهيم رئيسي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران، وهو المختلف بشخصه وأولوياته ورؤاه عن سلفه الرئيس حسن روحاني، تتزاحم التحليلات حول ما يعنيه ذلك على مستوى السياسة الخارجية، فضلاً عن السياسة الداخلية للبلاد. ولأن السياسة الخارجية تُعتبر امتداداً خارجياً للسياسة المتبعة داخلياً، يترابط التغيير الداخلي بالتغيير المُنتظر في السياسة الخارجية لطهران. ولارتباط إيران بملفات عدة على المستوى الدولي والإقليمي، يهتم المجتمع الدولي وحتى الدول المجاورة بما يعنيه انتخاب رئيسي لأربعة أعوام -قد تمتد لثمانية- على مستوى السياسة الخارجية .

تحاول الورقة في هذا الموجز تلخيص التغييرات المحتملة للسياسة الخارجية الإيرانية أثناء رئاسة رئيسي، انطلاقاً من السؤال العام المتداول اليوم حول إيران والمترکز حول مستوى تأثير الرئيس على السياسة الخارجية للجمهورية، وبشكل أخص، ما يعنيه انتخاب رئيس معروف بقربه من الرؤى الأصولية والثورية، كما يُعرّف رئيسي نفسه .

الرئيس والتغيير

لرئيس الجمهورية في إيران أثر كبير في تحديد أجندة السياسة الخارجية وأولوياتها. ورغم التشكيك في مستوى تأثيره، تُظهر مواكبة الإدارات السابقة تغييرات جمة طرأت على السياسة والعلاقات الخارجية بانتخاب كل من الرؤساء السابقين. فالقول بأن الرجل الأول في الجمهورية هو المرشد الأعلى ويأتي الرئيس ثانياً، لا يعني بأي حال من الأحوال غياب دور الرئيس. فللمرشد الأعلى، حسب الدستور الإيراني، صلاحية رسم السياسات العليا للبلاد، إلا أن رسم معالم تلك السياسات يمرّ عبر مؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومي، وتؤثر فيه مؤسسات عدة كمجمع تشخيص مصلحة النظام والبرلمان-المجلس .

ويُعتبر المجلس الأعلى للأمن القومي أكبر سلطة في السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية. وبموازاة رئاسته للحكومة، يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى، وينوب عنه السكرتير العام الذي يرشحه لإدارة المجلس. وإلى جانب الرئيس،

يصبح كل من وزير الداخلية والخارجية والاطلاعات أعضاء في المجلس بمجرد تسلمهم مهامهم، فضلاً عن نائب الرئيس. بذلك وبتغيير الحكومة، يتغير ستة من أعضاء المجلس المكون من 13 عضواً، هم: رؤساء القوات المسلحة والسلطات الثلاث والوزراء المشار إليهم سلفاً، فضلاً عن نائب عن المرشد الأعلى .

ويمكن الإشارة إلى تجارب الإدارات السابقة لمعرفة مدى تأثير تغيير الحكومة على السياسة الخارجية والسياسات العليا للبلاد. رؤية الرئيس محمد خاتمي (1997-2005) مثلاً، أتت بخطاب وسياسة يدعون إلى إعلاء الحوار (حوار الحضارات) في السياسة الخارجية، وإزالة أسباب التوتر في العلاقات الخارجية، مما انعكس إيجابياً على علاقات إيران الأوروبية والإقليمية، وصلت فيما يخص المملكة العربية السعودية مثلاً إلى إبرام اتفاق أمني بين البلدين عام 2001. أما رؤية الرئيس أحمدني نجاد (2005-2013) فقد أتت بسياسة تركز على البناء الداخلي لأسباب القوة في التعاطي مع الدول الغربية، وكان لخطابه أثر معاكس لحكومة سلفه فيما يخص العلاقات مع الدول الأوروبية. أما حكومة الرئيس روحاني التي ولدت مخالفة لسياسة سلفه أحمدني نجاد وخطابها، فقد أسست للمفاوضات التي أفضت إلى إبرام الاتفاق النووي عام 2015 .

يصعب على المشكك بدور الإدارة ورئيسها في السياسة الخارجية، إيضاح أسباب هذه التغييرات التي أتت في ظل المرشد الأعلى ذاته علي خامنئي. وبشكل عام، يمكن القول بأن المرشد الأعلى ورغم صلاحياته الواسعة، يترك للحكومة المنتخبة إدارة السياستين الداخلية والخارجية، ما لم تتعارض مع الدستور والأسس العامة الموضوععة للسياسة الخارجية والأصول المحددة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية (العزة والحكمة والمصلحة)، وهي أسس وأصول أعيد التذكير بها في بيان الخطوة الثانية للثورة من قبل المرشد الأعلى (1) فالتعاطي الخارجي يجب أن يحفظ عزة البلاد، ولذلك مثلاً نأت حكومة الرئيس روحاني بنفسها عن قبول الالتقاء بترامب من موقع الضعيف الذي أراده لها بعد فرضه العقوبات القسوى. وهي أيضاً يجب أن تركز على مصلحة البلاد باعتبارها أساساً إن فقدت عدم ضرورة التعاطي، ولذلك تركز إيران اليوم على عدم التفاوض من أجل التفاوض، وأن مفاوضات فيينا لن تستمر إن ثبت عدم جدواها (2).

وعلى الرغم من أن تلك الأسس والأصول تحتمل تفسيرات مختلفة، فإن الدارج من مفهومها يقلّ الخلاف عليه. وغني عن القول إن سقف هذه الأصول الضاربة في تاريخ ثقافة إيران السياسية والاستراتيجية؛ عالٍ إلى مستوى يمكّن الحكومة المنتخبة من اتباع أولويات وأهداف ورؤى مختلفة، وهي على الأغلب تتلقى الدعم من المرشد الأعلى في الوقت نفسه .

رؤى وأولويات مختلفة

أخذاً بالأدبيات النظرية للعلاقات الدولية، يمكن اعتبار الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي، رئيساً واقعياً يرى القوة بأبعادها المختلفة محوراً للعلاقات الخارجية. فهو يركز على بناء القدرات الذاتية كأولوية قسوى أعاد التذكير بها قبل وأثناء حملته الانتخابية، باعتبارها الباب الأمثل للحد من الأعباء الخارجية من جهة، واتباع علاقات أكثر اتزاناً من موقع قوي مع الخارج من جهة أخرى.

وإذ تُمثّل القدرات الذاتية محوراً في رؤية رئيسي للعالم، فإنه لا يمكن اعتباره معارضاً لنهج التفاوض الذي انتهجته حكومة سلفه، وهو الذي يرى في القوة وسيلة للتغلب على المفروض دبلوماسياً، إذ ذكر أثناء حملته الانتخابية بأنه لا يعارض الاتفاق النووي، لكنه يرى أن حكومة أقوى يمكن أن تضمن مصالح إيران في المفاوضات النووية (3). والقوة من هذا المنظور تعني استمرار بناء مصادرها، وعلى رأسها القوة الدفاعية للبلاد التي ذكر مرارا أنها غير قابلة للتفاوض .

وعلى مستوى أولويات السياسة الخارجية، ينطبق اختلاف الرئيس المنتخب عن سلفه على الاختلاف بين مدرستي السياسة الخارجية الإيرانية اللتين حددتا فحوى دوائر تركيز كل الحكومات السابقة، وهما المدرسة الدولية والمدرسة الإقليمية. ولم يتحدث الرئيس المنتخب عن تفاصيل سياسته الخارجية، إلا أن الإطار العام لأطروحاته يركز على أطروحات المدرسة الإقليمية .

ويرى المنتمون إلى المدرسة الدولية -ومنهم فريق الرئيس روحاني للسياسة الخارجية- أن المستوى الأمثل لمعالجة القضايا الخارجية هو المستوى الدولي، إذ يرى هؤلاء أن حل خلافات إيران مع القوى الدولية يفتح أبواباً أوسع لحل الخلافات على المستويات الأخرى، ومنها الإقليمية. فالتدرج من هذا المنطلق يبدأ بالدولي وينتقل إلى الإقليمي .



روحاني ورئيسي .. توجهات مختلفة بشأن العلاقة مع الغرب (الأناضول)

ولتلك الرؤية موقع في المخيال الجمعي للإيرانيين، وهذه الرؤية تقلص من مستوى الاستقلال الاستراتيجي لدول الإقليم، ويرى في دفع الدول الكبرى لهؤلاء جدوى أكبر لحل خلافات إيران معهم. وتُدخل النقاشات الأحدث لتلك المدرسة الحيّز الاقتصادي للبلاد في ضرورات التركيز على المستوى الدولي، إذ ترى أنه لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية للبلاد دون اتصال اقتصادها بسلسلة القيمة العالمية (Value Chain) ، ومن ثمّ ترابطه بالاقتصاد العالمي. ومن الخطابات الشهيرة للرئيس المنتهية ولايته، أنّ حل قضايا الاقتصاد يمرّ عبر طاولة المفاوضات النووية .

أما المنتمون إلى المدرسة الإقليمية ومنهم الرئيس المنتخب رئيسي، فيرون في المستوى الإقليمي نقطة انطلاق لمعالجة قضايا السياسة الخارجية، وينتقدون تركيز منافسيه الدوليين على القوى الكبرى باعتباره مستوى يُضعف موقف إيران أمامها نظراً لمشاكلها الإقليمية. فحل القضايا الإقليمية مع الجيران والمنافسين الإقليميين يرفع كفة البلاد في التعاطي مع الدول الغربية، ويحدّ من استثمار الأخيرة للخلافات الإسلامية لصالحها وضدّ إيران. وفي النقاشات الأحدث، ورغم عدم رفضهم التوسّع في التجارة الخارجية، يرى هؤلاء أن الترابط الاقتصادي مع القوى الكبرى لا يؤازر بالضرورة استقلال

البلاد الاستراتيجية. لذلك يرون في البوابة الإقليمية النافذة الأمثل لمعالجة الخلافات الخارجية، بالتزامن مع زيادة مصادر القوة للجمهورية أمام القوى الكبرى .

وإذ يتفق الإقليميون مع نظرائهم الدوليين على افتقار دول الجوار للاستقلال الاستراتيجي، فإنهم يرون في تطمين الجيران والدبلوماسية الإقليمية نافذة للحد من مخاوف تلك الدول تجاه طهران، وتقليصاً لمساحة استثمار أعداء البلاد لتلك المخاوف .

ولا يعني التوجه الإقليمي أن أصحابه يعارضون التزام بينه وبين المفاوضات على المستوى الدولي، إلا أن محور التركيز لديهم هو الإقليم و"العالم الإسلامي"، كما ذكر الرئيس المنتخب أثناء المناظرات الانتخابية (4) ولذلك تتخذ المدرسة الإقليمية من الموازنة أداة لتوسيع حيز المناورة في السياسة الخارجية، ويرى أصحابها في توسيع العلاقة مع القوى الصاعدة -وعلى رأسها الصين- ضرورة لموازنة التفاوض مع القوى الغربية.

وإذ يفتح التوجه الإقليمي باباً جديداً في علاقات إيران مع محيطها الإقليمي، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى تلقف دول الجوار المختلفة معها في عدة ملفات -كالسعودية مثلاً- لخطاب وألويات الرئيس المنتخب .

المتفق والمختلف عليه

أخذاً بأطروحات الرئيس المنتخب والنقاشات الدائرة في إيران حول سياسته الخارجية، يمكن تلخيص نقاط الاتفاق والاختلاف بينه وبين سلفه. فرنيسي لا يختلف عن روحاني في أهمية وضرورة إحياء الاتفاق النووي، ولذلك أسبابه : الإجماع الداخلي؛ إذ على مستوى النظام ثمة إجماع حول ضرورة إحياء الاتفاق النووي نظراً لأن استمرار تعثره يؤثر سلبياً على الاقتصاد والعلاقات الخارجية، كما أن نجاحه يفتح أبواباً جديدة لعلاقات البلاد تأتي بفرص اقتصادية وتجارية أكبر، خاصة أن إيران تئن تحت وطأة العقوبات الأميركية القسوى .

إلغاء العقوبات؛ فعلى الرغم من أن العقوبات المفروضة اليوم على إيران تختلف عن عقوبات ما قبل الاتفاق النووي لعام 2015 من منظور أحادية العقوبات الجديدة، فإن سنوات العقوبات القسوى أظهرت لطهران أنها لا تختلف كثيراً عن مفعول سابقتها من حيث تأثيرها ووقعها على الاقتصاد، وبذلك يأتي إحياء الاتفاق النووي كضرورة لإلغاء العقوبات وإنعاش الاقتصاد .

الحد من التصعيد؛ فقد حاولت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إعادة الملف الإيراني من أروقة اللجنة المشتركة للاتفاق النووي إلى مجلس الأمن، بهدف إعادة وضع طهران تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ باعتبارها تهديداً للأمن والسلم الدوليين. ولهذا الأمر مضاعفات لا تخطئها العين على أمن البلاد القومي، وهو ما دفع إيران إلى البقاء في الاتفاق النووي رغم خروج الولايات المتحدة منه وتجريد طهران من منافعها الاقتصادية. لذلك يُعتبر إحياء الاتفاق مساراً طبيعياً لإزالة أسباب التوتر وتغيير صورة البلاد الأمنية التي رسمتها الدول الغربية.

ورغم اعتبار ما سبق من النقاط المجمع عليها، فإن المستوى التكتيكي يترك حيزاً واسعاً لتمرير رؤية الرئيس المنتخب. فإن كانت حكومة الرئيس روحاني متخوفة من مخاطر التصعيد على مستقبل الاتفاق النووي، فإن منتقديه -وهم الأقرب إلى رؤية رئيسي- يرون في التصعيد ضرورة لإحياء الاتفاق، بل وحلاً للقضايا العالقة مع الدول الغربية. وكثيراً ما انتقد

هؤلاء تزيّت الحكومة الحالية في اتخاذ خطوات نووية وإقليمية أكثر وطأة على أولويات واشنطن، لحملها على مراجعة ضغطها الأقصى على طهران .

ولذلك، فمن المرجح أن تضاعف الحكومة الجديدة خطوات إيران في تقليص التزاماتها النووية من جهة، ومناكفة الولايات المتحدة إقليمياً من جهة أخرى، لتسريع إحياء الاتفاق النووي، إن لم يتم إحياءه في الفترة المتبقية من ولاية روحاني. وكان معبراً قول رئيسي في أول مؤتمر صحفي له، إن سياسته الخارجية لن تبدأ من الاتفاق النووي ولن تُحدّد به. وبعبارة أخرى، فإن الرجل يولي إحياء الاتفاق أهمية باعتباره أولوية، لكن إلى جانب باقي أولويات السياسة الخارجية .

ويشكل محيط إيران محور اهتمام الحكومة المنتخبة في سياستها الخارجية. وبينما ترى بعض دول الجوار تناقضا في تركيز طهران المزدوج على دعم الحلفاء من جهة ومد اليد لمنافسيها من جهة أخرى، ينسجم البُعدان لدى استراتيجيي إيران ورؤيتهم لأمنها القومي. فردع إسرائيل والولايات المتحدة إقليمياً -وهو عصب اهتمام محور المقاومة- لا يستهدف الدول الجارة مثل السعودية والإمارات. ولذلك، تحاول طهران منع التقارب بين جاراتها وأعدائها عبر تلك الدعوات والأدوات الدبلوماسية. كما تتزامن دعوات إيران إلى الحوار مع إيلائها دعم الحلفاء أهمية في سياستها الإقليمية.

وإذ يدرك الإيرانيون مخاطر اقتراب الأعداء -وعلى رأسهم إسرائيل- من منافسيها العرب في اتفاقيات التطبيع وفي معاداتهم لحلفاء طهران في محور المقاومة، يرى الكثيرون من ذوي الرؤية الإقليمية أن الدبلوماسية المكوكية حريّة بايصال واقع السياسة الإيرانية إلى جيرانها وإبعادهم عن العدو الأول -إسرائيل- وبالتالي وضع حدٍ لعدائهم لمحور المقاومة. وكان هؤلاء قد انتقدوا تركيز اهتمامات روحاني الخارجية على الدول الغربية وضعف دبلوماسيته الإقليمية، بينما أبرز الرئيس المنتخب اهتمامه الإقليمي أثناء الحملة الانتخابية، كما عزّد بعد انتقاده مؤكداً أن الجيران على سلّم أولوياته في السياسة الخارجية.

التوجّه الدولي لدى الإدارة الجديدة لا يقل أهمية عن التوجّه الإقليمي، فعلى عكس الحكومة الحالية، لا يرى الأصوليون بشكل عام إمكانية للتفاهم طويل الأمد مع الدول الغربية، نظراً لعدائهم مع واقع استقلال إيران الاستراتيجي. ولذلك يبني هؤلاء توجهاتهم على ضرورة الموازنة الدولية عبر تكثيف الدبلوماسية الدولية والحد من الركون إلى مفاوضات مع الدول الغربية والبناء عليها. ومن شأن إحداث هذه الموازنة -حسب تلك الرؤية- توسيع حيّز المناورة الإيرانية أمام الولايات المتحدة والأوروبيين وضغوطهم. وغنيّ عن القول إن تلك الحسابات ليست جديدة، إذ إن الاتفاق طويل الأمد مع الصين والتعاون الإقليمي مع روسيا قد بُنِيَ عليها، إلا أن ذلك لا يمنع زيادة التركيز على التعاون مع القوى البديلة في نظام عالمي هو في طور الانتقال ويشهد صعود قوى عالمية جديدة .

وفي النقاشات الحالية حول السياسة الإقليمية، تبرز أطروحة تقول بزيادة انسجام السياسة الإقليمية مؤسساتيا في الداخل خلال الحقبة المقبلة، أي أن ثنائية "الدولي" و"الإقليمي" التي طبعت المرحلة الحالية لن تستمر بمجىء الإدارة الجديدة. ورغم تضخيم أثر تعدد الأولويات على السياسة الخارجية من قبل بعض المتابعين، وهو ما لا ينسجم مع واقع القرارات الاستراتيجية الإجماعية، فإن تعدد الأولويات طالما طبع النقاشات الاستراتيجية الإيرانية .

وفي واقع الأمر، فإن الحقيقة تكمن بين ذلك التضخيم للانقسام من جهة، وبين القول بعدم تأثير الأولويات المختلفة على المستوى العملي للسياسة الخارجية الإيرانية من جهة أخرى، إذ إن الأفكار والأولويات لها تأثير عملي على الأرض .

ومع تغيير تركيبة المجلس الأعلى للأمن القومي بحكومة تتسجم بشكل أكبر مع أصحاب التوجهات الإقليمية، فمن المرجح أن يُترجم ذلك انسجاماً أكبر على مستوى السياسة الإقليمية، وهو ما أشار إليه البعض بشيء من الدعابة مركزين على وحدة موقف ورؤية الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي وقائد فيلق القدس في الحرس الثوري إسماعيل قآني(5)، بينما عبّر عنه آخرون بالقول إن سياسة رئيسي الخارجية ستتنسجم بشكل كبير مع مواقف المرشد الأعلى، سواء على مستوى الإقليم أو في التعاطي مع الدول الغربية.(6)

أما بالنسبة لأولويات الدول الغربية تجاه إيران، فلا يختلف خطاب وسياسة رئيسي عن سلفه في القول إن القدرات الدفاعية (برنامج الصواريخ الباليستية) والسياسة الإقليمية للبلاد لا تقبلان التفاوض، وكرر الأطروحة الإيرانية المعروفة حين صرح في مؤتمره الصحفي بأن تلك الدول "لم تحترم ما اتفق عليه، فكيف لنا الوثوق بها في مفاوضات حول مواضيع أخرى ."

كما أعاد رئيسي التذكير بأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي ليست كافية، بل على إيران التأكد من حقيقة هذه العودة وإلغاء العقوبات، وهو موقف مبني على عدم الثقة بواشنطن، سبق أن كرره المرشد الأعلى كشرط لعودة طهران إلى الالتزام بالاتفاق.(7)

وبذلك، يُبدي رئيسي تشدداً أكبر من روحاني، وهو ما درج عليه الأصوليون من شراسة في التفاوض مع الدول الغربية، عبرت عنها سابقاً رئيسة الوفد الأميركي في المفاوضات النووية ويندي شرمن، بالقول إن سعيد جليلي كبير المفاوضين أثناء فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد، كان "يعذبنا" على طاولة المفاوضات(8)!

الخلاصة

استراتيجياً، لا يمكن توقع حدوث طفرة أو نقلة جذرية إزاء القضايا الرئيسية في سياسة إيران الخارجية. والفرق الرئيسي بين الإدارتين الحالية والمقبلة يكمن في أولويات هذه السياسة، سواء أكانت إقليمية أو دولية، وشروط وحيثيات التفاوض مع الأطراف الغربية. ففي المتفق عليه، يركز الرئيس المنتخب كسلفه على ضرورة إحياء الاتفاق النووي واستمرار التفاوض، إلى جانب تطوير العلاقات الدولية بشكل عام. أما على مستوى المختلف عليه، فإن أولوية رئيسي في السياسة الخارجية تركز على الإقليمي بدل الدولي، وذكر غير مرة أن المنطقة والعالم الإسلامي هما محور سياسته الخارجية، وهو ما يجعله في النقاشات الداخلية ضمن المدرسة الإقليمية التي ترى في تطوير العلاقات الإقليمية وحل الخلافات مع الجيران؛ باباً لتوسيع العلاقات الدولية .

أما بالنسبة للمستوى الدولي، فيعتبر رئيسي أن المفاوضات النووية ضرورية لإلغاء العقوبات، لكنه لا يعطيها الأولوية القصوى مثل روحاني، فهو يراها أولوية إلى جانب باقي الأولويات، وصرح مراراً بأن سياسته الخارجية لن تبدأ من الاتفاق النووي ولن تُحدد به. كما أنه يتجه في خطابه نحو زيادة التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى لتوسيع حيز المناورة، وعليه فلن يفاوض الدول الغربية حول قدرات إيران الدفاعية وسياستها الإقليمية، بل على العكس، سيفاوض دول الجوار حول الخلافات البينية في الإقليم. فهل سيعتبره الجيران فرصة جديدة، أم أن دعوته ستتم كدعوات سلفه دون تغيير يُذكر؟

*حسن أحمديان، باحث وأستاذ جامعي إيراني، متخصص في العلوم السياسية.

ملاحظة: أعد النص في الأصل باللغة الإنجليزية لمركز الجزيرة للدراسات، ترجمه د. كريم الماجري إلى اللغة العربية.

- 1- بيانية گام دوم انقلاب خطاب به ملت ايران (بيان الخطوة الثانية للثورة موجه للشعب الإيراني)، موقع خامنئي.آي آر، 22 بهمن 1397. (تاريخ الدخول: 24 يونيو/حزيران 2021. <https://farsi.khamenei.ir/message-content?id=41673>)
- 2- أشار كبير المفاوضين الإيرانيين في فيينا لإحياء الاتفاق النووي مثلاً أنه إن لم نصل إلى النتائج المرجوة فسنوقف التفاوض، وهو موقف سبق أن ذكره المرشد الأعلى وكرره الرئيس المنتخب أيضاً. انظر: عراقجي: به دنبال مذاكرات فرسایشی نیستیم (عراقجي: لا نبحث عن مفاوضات استنزافية)، 26 أردیبهشت 1400. (تاريخ الدخول: 24 يونيو/حزيران 2021). <https://bit.ly/3xS3o4r>
- 3- رئيسي: بروجام را يك دولت مقتدر ميتواند اجرا كند (رئيسي: تستطيع حكومة مقتدرة أن تنفذ الاتفاق النووي)، دنياي اقتصاد، 22 خرداد 1400. (تاريخ الدخول: 25 يونيو/حزيران 2021). <https://bit.ly/3zV69Ut>
- 4- تقويت روابط با همسايگان اولويت نخست سياست خارجي دولت سيزدهم (تعزيز العلاقة مع الجيران يشكل الأولوية الأولى للسياسة الخارجية للحكومة الثالث عشرة)، جوان آنلاين، 2 تير 1400. (تاريخ الدخول: 25 يونيو/حزيران 2021). <https://bit.ly/3dhh1SP>
- 5- في إشارة إلى الآية 125 من سورة البقرة: ((وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ))
- 6- سياست خارجي رئيسي: از وصول چك بروجام تا تعامل سازنده با جهان (السياسة الخارجية لرئيسي: من إيصال شيك الاتفاق النووي، إلى التعامل البناء مع العالم)، وكالة أنباء دانشجو، 30 أردیبهشت 1400. (تاريخ الدخول: 25 يونيو/حزيران 2021). <https://bit.ly/3qte5YG>
- 7- حرف قطعی: لغو همه تحریم ها و راستی آزمايي (كلام قاطع: إلغاء كل العقوبات والتحقيق)، موقع خامنئي.آي آر، 19 فروردین 1400. (تاريخ الدخول: 25 يونيو/حزيران 2021). <https://farsi.khamenei.ir/audio-content?id=47662>
- 8- See Wendy R. Sherman, 2018, *Not for the faint of heart: Lessons in courage, power and persistence*, New York: Public Affairs.

انتهی